

الإبداع المحاسبي باطل يراد به حق (وجهه نظر مستقلة)

الأستاذ الدكتور / يحيى محمد أبوطالب
أستاذ المحاسبة المالية - كلية التجارة - جامعة عين شمس

مقدمة:

أصبحت القوائم المالية سواء الختامية أو الدورية (المختصرة) ذات أهمية واضحة بالنسبة لأصحاب المصالح في الشركات المختلفة باعتبارها أهم أدوات اتخاذ القرارات ، وقد أصبحت هذه الأهمية مؤكدة منذ بداية الستينات من القرن الماضي عندما انهار العديد من الشركات العملاقة المشتغلة في مجال الرهن العقاري بسبب افلاسها رغم انها كانت تظهر أرباح دورية، إلا أنها توقفت عند سداد ديونها مرة واحدة، وإذا ما افترضنا وجود سياسات محاسبية متبعة في ذلك الوقت (معايير محاسبية) والتي تهدف الي تحسين أداء مهنة المحاسبة بشكل مستمر، الا انه رغم ذلك من الصعب بل من المستحيل منع التلاعب المحاسبي بأي شكل من أشكاله المختلفة والذي يهدف دائما الي التأثير علي مستخدمي القوائم المالية عند اتخاذ القرارات ، وامعانا في التضليل سمي هذا التلاعب بالإبداع المحاسبي أو المحاسبة الإبداعية، الا ان البعض يري ان جزء من ممارسات هذا الإبداع قد تكون مشروعة والآخرى والكثير منها خارج الشرعية من وجهة نظر مهنة المحاسبة ، أي ضلالة محاسبية او باطل يقصد به حق ، أي أنه أوجد وفتح الكثير من الممارسات المحاسبية غير المشروعة ، والتي اثرت علي درجة مصداقية وثقة المعلومات المستخرجة من القوائم المالية الختامية .

التعريف بالمحاسبة الإبداعية:

هي إحدى المصطلحات الجديدة المستخدمة في مجال العمل المحاسبي فهي تمثل أحد أساليب التلاعب في الحسابات، تستخدمها الإدارة بهدف تغيير نتائج الأداء الفعلي اما لرفع مستوى الأرباح أو لتحويل الخسائر الي أرباح أو تخفيضها، كما تستخدم المحاسبة الإبداعية أيضا في مجالات تخفيض الضريبة أو التهرب منها أو تجنبها، ويطلق على مثل هذه الممارسات بالمحاسبة الإبداعية خصوصا إذا كانت لا تتضارب صراحة مع القوانين المنظمة لمهنة المحاسبة والمعايير المحاسبية أو إذا كان من الصعب اكتشافها.

وفي رأى أن سبب إطلاق مصطلح الإبداع على مثل هذه الممارسات المهنية، انما بهدف تحايل قد يكون مشروع أو غير مشروع ويصعب اكتشافه في الوقت الحالي أو في المستقبل.

من التعريف السابق للمحاسبة الإبداعية يمكن استخلاص اهم خصائصها فيما يلي: -

١. تعتبر المحاسبة الإبداعية أحد أخطر أساليب التلاعب في الحسابات في المجال التطبيقي المهني للمحاسبة والضرائب والمراجعة.
٢. تستخدم كأنها إحدى أساليب الحوكمة من قبل إدارة الشركة وكأنها عمل مشروع.
٣. أنها تستخدم ما يفيد الإدارة من سياسات محاسبية بما في ذلك المعايير المحاسبية خدمة لأغراض غير مشروعة لتحقيق أهدافها.
٤. انها تخطيط متعمد ومقبول من الناحية الشكلية للوصول الي رقم مخطط من الأرباح مخالف للحقيقة.
٥. تحتاج الى مهارات محاسبية خاصة، بل وإبداع فكري لتحقيق هدف ادارى غالبا ما يكون غير مشروع.
٦. انتشار ما يسمى بالمحاسبة الإبداعية، أدى الى هز ثقة مستخدمي القوائم المالية في مصداقية المعلومات الواردة بها.
٧. يرتبط بها معظم اساليب التلاعب في الحسابات كالغش والتحريرف والاسقاط وتجميل الأرباح والتلاعب في العرض المحاسبي.

أساليب المحاسبة الإبداعية:

برغم من الشك في مشروعية المحاسبة الإبداعية، إلا أنها تعتمد على مجموعة من الأساليب لتحقيق أهداف الإدارة خصوصاً في المجالات التالية: -

أولاً: مجال التلاعب بالأرباح.

ثانياً: مجال تمهيد مستويات الدخل.

ثالثاً: مجال التلاعب بالخسائر.

رابعاً: مجال تخزين المكاسب الزائدة.

خامساً: مجال الإفصاح الإبداعي.

سادساً: مجال التهرب والتجنب الضريبي.

معظم هذه المجالات هدفها تجميل النتائج وتحسين المركز المالي، وسوف نعرض هذه المجالات على النحو التالي.

أولاً في مجال التلاعب بالأرباح:

وهو ما يطلق عليه إدارة الأرباح وهو التدخل الشخصي من قبل المديرين لتعديل نتائج القوائم المالية وبصفة خاصة قائمة الدخل (قائمة الأرباح أو الخسائر) إما لتحسين نتائج الدخل بما يصل بالأرباح الى المستوى المخطط في الموازنات التخطيطية أو لتعديل بعض نتائج عمليات معينة، كما قد يصل الى تقديم معلومات مضللة للتهرب الضريبي أو تضليل اصحاب المصالح في بعض المواقف.

ولا شك ان تعدد السياسات المحاسبية للموضوع المحاسبي الواحد وهو من خصائص المعايير المحاسبية، غالباً ما يشجع الادارة في اختيار السياسات المحاسبية التي تحقق اهدافهم وبصفة خاصة تعظيم الربح لتحقيق منافع شخصية، وتتنوع اساليب المحاسبة الإبداعية في مجال التلاعب بالأرباح من حيث شرعيتها اذا اتفقت مع القوانين والمعايير المحاسبية أو غير شرعية إذا خالفت تلك القوانين والمعايير المحاسبية، لذلك تختار المحاسبة الإبداعية مناطق الضعف المحاسبي لتشكل ما يسمى بالانتهازية في المحاسبة الإبداعية، خصوصاً فيما يلي:

أ. الانتهازية نتيجة تطبيق فرض الاستحقاق المحاسبي:

تنتهز المحاسبة الإبداعية تطبيق فرض الاستحقاق المحاسبي للتلاعب بالأرباح، خصوصاً وأن معظم المعاملات المالية ليس بالضرورة أن يترتب عليها تدفقات نقدية حاضرة، وفي رأي أن فرض الاستحقاق المحاسبي أعطي فرصة واسعة النطاق للمحاسبة الإبداعية في التلاعب ليس بالأرباح فقط، بل أيضاً بالخسائر رغم أهميته، وأرى أن تطبيق الأساس النقدي عند قياس نتائج الأعمال لا يعطي أي فرصة للمحاسبة الإبداعية إلا في حدود محدودة جداً.

ب. الانتهازية في اختيار التوقيت المناسب لتطبيق سياسة محاسبية جديدة:

عند إصدار معيار محاسبي جديد ينص دائماً على تاريخ بداية تطبيقه، ومع ذلك عادة ما ينص على إمكانية التطبيق المبكر لهذا المعيار، في مثل هذه الحالات قد تنتهز الإدارة إتاحة التطبيق المبكر للمعيار في التلاعب بالحسابات، خصوصاً إذا كان هذا التطبيق المبكر يحقق أهدافها.

ج. المعالجة القياسية والمعالجة البديلة للسياسات المحاسبية:

بالرغم من أن لجنة معايير التقارير المالية الدولية تحاول تضييق عملية اختيار السياسات المحاسبية المسموح بها. وذلك بهدف تحقيق إمكانية عقد المقارنة بين القوائم المالية من فترة لأخرى ومع المنشآت المماثلة، إلا أنها مضطرة في معظم الحالات لتقديم أكثر من سياسة محاسبية للموضوع المحاسبي الواحد في العديد من المعايير، كما هو الحال في معيار المخزون، حيث تستخدم سياسة الأول فالأول عند تسعير المنصرف من المخزون كمعالجة محاسبية قياسية، بينما تستخدم طريقة المتوسط المتحرك كمعالجة محاسبية بديلة، في مثل هذه الحالات عادة ما تنتهز الإدارة مثل هذه الخيارات في التلاعب بالحسابات بما يحقق أهدافها، حتى لو كان فرض الثبات المحاسبي يفرض عليها الإفصاح عن أسباب تغيير السياسة المحاسبية كما هو منصوص عليه في المعيار المحاسبي المصري الخامس وموضوعة السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والاختفاء.

ثانياً: في مجال التلاعب بمستويات الدخل:

يمثل التلاعب بمستويات الدخل أحد أساليب المحاسبة الإبداعية، وفيه يتم استخدام توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات كأداة للمحافظة على مستويات دخل معينة ، الامر الذي يوفر مبرر مناسب ومقبول لإظهار مستوى معين من الربح، كما يتم استخدام هذا الأسلوب فيما يسمى بتخزين الأرباح في أوقات ارتفاعها عن المستويات العادية ، لاستخدامها في تحقيق أرباح مناسبة أو إظهار أرباح أو تقليل خسائر سنوات مستقبلية عندما تحقق هذه السنوات خسائر، وذلك بهدف المحافظة علي سعر السهم في السوق مثلاً أو المحافظة على مستوى معين لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

ثالثاً: في مجال التلاعب بالخسائر:

لا توجد أساليب محددة للتلاعب بمستويات الدخل خصوصاً عند تحقيق خسائر، ومع ذلك يمكن ان يكون التلاعب في تطبيق بعض سياسات المعايير المحاسبية والتي من شأنها التأثير علي رقم الدخل (الإيرادات) الذي يعتبر الأسلوب الأكثر شيوعاً وهو ما يسمى بتغيير في توصيف المعاملات المالية التي تبرر توصيف الدخل بالمخالفة عن حقيقته مما يؤثر على مستويات الخسائر.

التخلص من الخسائر هدف مشروع للمحاسبة الإبداعية:

ان اهم أهداف المحاسبة الإبداعية، وهو التخلص من الخسائر في السنوات الصعبة لصعوبة تقبل الإدارة لنتائجها وذلك للأسباب التالية:

١. تأثير الخسائر المباشرة على مكافأة مجلس الإدارة وحوافزهم.
 ٢. تأثر الخسائر المباشر على قيمة السهم في سوق الأوراق المالية.
 ٣. تأثير الخسائر المباشر على استمرار الإدارة التنفيذية في إدارة الشركة.
 ٤. تأثير الخسائر المباشر على استمرار الشركة أو تصفيتها.
- ان التلاعب في مثل هذه الحالة يعكس السلوك السيء والمخادع لأعضاء الإدارة التنفيذية وهي سلوك غير أخلاقي مهنيًا.

رابعاً: في مجال تخزين المكاسب الزائدة:

ان تأجيل الاعتراف بالإيراد وفي نفس الوقت زيادة الاعتراف بالمصروفات في عام ترتفع فيه الأرباح بشكل غير عادي بهدف تخزين أرباح للعام التالي خصوصاً إذا كانت نتائجه غير مؤكدة، والعكس صحيح فقد يتم تقديم الاعتراف بالإيراد وتخفيض الاعتراف بالمصروفات في عام يمثل نتائجه رقم غير مناسب من الأرباح او خسائر مؤكدة، هذا يسمى التلاعب المحاسبي الإبداعي في تخزين المكاسب أو الخسائر،

وتهدف هذه الممارسات الي تحقيق توازنات غير حقيقية في مستويات الأرباح بهدف تثبيت قيمة الأسهم أو تحقيق مكاسب تعد شخصية لأعضاء الإدارة التنفيذية، كما قد تصل مثل هذه الممارسات الي إرضاء بعض الأجهزة الحكومية خصوصاً في شركات القطاع العام.

خامساً: في مجال الإفصاح الإبداعي:

أصبح الإفصاح جزء لا يتجزأ من مكونات القوائم المالية، وسواء كان الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة أو عن المعلومات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية، فكلها من الأمور الهامة التي تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية أما الإدارة التنفيذية فلا تغفل دور الإفصاح المحاسبي الإبداعي لكي تستغله في العديد من المجالات والتي منها ما يلي: -

١. الإفصاح عن تحقيق الأرباح المخططة على غير الحقيقة للحصول على مرتبات ومكافآت معينة، خصوصاً إذا كانت مشروطة بتحقيق نتائج معينة.
٢. عادة ما يرتبط سعر السهم في السوق في بورصة الأوراق المالية بمستويات تحقيق الأرباح، لذلك يستخدم الإفصاح الإبداعي في الإفصاح عن تحقيق أرباح مرتفعة لرفع سعر السهم في السوق، حيث توجد علاقة طردية بين سعر السهم والربح.
٣. ترتبط استمرارية مجالس الإدارات بتحقيق أهداف ربحية معينة وإلا تعرضوا للعزل، ومن هنا يتم استغلال الإفصاح الإبداعي للإفصاح عن تحقيق هذه الربحية حتى

- تضمن الإدارة التنفيذية الاستمرارية وتحقيق الأمان الوظيفي، بالإضافة الى تحقيق الإشباع الشخصي للمديرين وبعدهم عن الانتقادات.
٤. عادة ما يتم الاستعانة بالإفصاح المحاسبي الإبداعي خوفاً من تحليلات المحللين الماليين السلبية في حالة إخفاق الإدارة التنفيذية في تحقيق معدلات مناسبة من الربحية، بالإضافة الى تأثر أسعار الأسهم وما يشجع على ذلك ما يقوم به المديرين التنفيذيين في الشركات الأخرى باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية فلماذا لا تستخدم الإدارة نفس هذا الاتجاه.
٥. في الكثير من الحالات التي تلجأ فيها الشركات الى الاقتراض من البنوك ، يكون هناك مجموعة من الشروط التي ترد في عقود الاقتراض تختص بضرورة توافر مؤشرات مالية واقتصادية معينة مع استمرار هذه المؤشرات، وفي حالة انتهاك هذه المؤشرات والشروط تخضع الشركة لمجموعة من الغرامات المالية وقد تصل الى ضرورة سداد القروض فوراً ، من هنا تلجأ الإدارة التنفيذية الى استخدام الإفصاح الإبداعي لكي تحافظ على مستويات شروط ومؤشرات عقد القرض لتبقى الشركة بعيدة عن أي عقوبات محتملة.
٦. عند إدراج الشركة لأسهمها لأول مرة في البورصة، أو زيادة إصدارها من الأسهم، تقوم الإدارة التنفيذية باستخدام الإفصاح الإبداعي لتظهر الشركة أفضل نتائجها بصرف النظر عن أي سلبيات، كذلك الحال في حالة اندماج الشركات يستخدم الإفصاح المحاسبي الإبداعي من وجهة نظر كلا من الشركة الدامجة أو المندمجة للحصول على أفضل العقود.
٧. يستخدم الإفصاح المحاسبي الإبداعي أيضاً في حالة تجنب الإفصاح عن الأرباح الضخمة في الشركات ذات الربحية المرتفعة كشركات الطاقة والكهرباء والاتصالات حتى لا تتدخل الإدارة الحكومية في تسعير منتجاتها أو لتقليل أسعار بيع منتجاتها، وهنا يتم الإفصاح عن نتائج أقل لتخفيض التدخل السياسي.

سادساً: في مجال التهرب والتجنب الضريبي:

في هذا المجال تحاول إدارة الشركات بصفة عامة والشركات ذات الربحية المرتفعة بصفة خاصة، استخدام الممارسة الإبداعية أما للتهرب من الضريبة أو تخفيضها أو تجنبها ، وفى سبيل ذلك تقوم هذه الإدارات بالاستعانة بالمتخصص فى الشؤون الضريبية لتحقيق هذه الأهداف، والتي تعتمد على طرق التخطيط الضريبي من أجل التخلص منها أو تجنبها أو تخفيضها وقد يعتبر البعض أن التخطيط الضريبي يعد عملاً مشروعاً ، ونحن نتفق مع هذا الرأي طالما كان متفق مع القوانين واللوائح الضريبية ومع ذلك فهو عادة ما يستخدم أحد أساليب المحاسبة الإبداعية في محاولة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة لتخفيض قيمة الضريبة أو حتى تجنبها ، والجدير بالذكر أن هناك من المحاسبين من يتخصصون في هذه الاعمال إلى الحد الذى يعتبره تحايل محاسبي قانوني.

محاولات الحد من الممارسات الضالة للمحاسبة الإبداعية:

هناك محاولات مستمرة للحد من الممارسات الضالة للمحاسبة الإبداعية، بالرغم من استمرار تطورها وتغيير طرقها وأساليبها من وقت لآخر ومن مجال محاسبي إلى آخر، ولذلك يفكر المتهمين في مجال الحد من الممارسات الضالة للمحاسبة الإبداعية بضرورة الكشف عنها وبيان تلاعبها بالأهداف السامية لمهنة المحاسبة، وهناك عدة محاولات تهدف الى الحد والكشف عن عيوب الممارسات الضالة للمحاسبة الإبداعية، وذلك من خلال كلا من: -

أ. تقليل البدائل المحاسبية التي تعالج الموضوع المحاسبي الواحد، يعد أحد الخطوات التي يمكن عن طريقها الحد من الممارسات الضالة للمحاسبة الإبداعية، إلا أن هذا الأمر يحتاج إلى إجراء تعديلات في المعايير المحاسبية للدرجة التي تؤدي الى توحيد السياسات المحاسبية وبالتالي يصعب التلاعب بها.

ب. يتعين على الجمعيات المهنية للمحاسبين والمراجعين أن تؤدي دوراً بناءً في هذا المجال لكي تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، خصوصاً التي تؤدي الى تقديم نتائج مالية ومحاسبية مخالفة للحقيقة، وفى هذه الحالة عليها ان تهتم بعدم استغلال

مفهوم الجوهر قبل الشكل والذي يستخدم في تعديل مكونات القوائم المالية، بالإضافة الى دور هذه الجمعيات المهنية في تقليل الفجوة العميقة بين المحاسبة المالية والتشريعات الضريبية.

ج. يتعين على هيئات سوق المال الدولية والبنوك المركزية أن تلعب دوراً إيجابياً في تحجيم استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية المضللة، وذلك عن طريق وضع التشريعات المالية والمعايير المهنية التي ترفع الثقة في القوائم المالية المقدمة الى البورصات المالية والبنوك التجارية لتأثير ذلك على الائتمان المحلى والدولي، وفي سبيل ذلك لا بد من إزالة الغموض عند وضع المعايير والتشريعات وتجنب الازدواجية عند وضع السياسات المحاسبية لمنع استغلالها من قبل المديرين التنفيذيين في التلاعب بالنتائج والتقييم المحاسبي.

د. في ضوء الاعتراف بأهمية استقلال عمل المراجع الخارجي ونزاهته المهنية، لا بد ان يكون لدى المراجعين الخارجيين دور فعال للحد من الممارسات المحاسبية غير المهنية في إطار المعايير المحاسبية، ويتحدد هذا الدور في ضرورة تدخل المراجع الخارجي اذا ما أخفقت الإدارة التنفيذية في تطبيق المعايير والتشريعات المحاسبية المنظمة لإعداد القوائم المالية والإفصاح المحاسبي ، وبالرغم من وجود ما يسمى بفجوة التوقعات في المراجعة الا ان آداب المهنة تلزم المراجع بضرورة تقييم أنشطة المراقبة الداخلية للحد من التلاعب والاحتيايل الخطير الذى يؤثر على القوائم المالية وبالتالي مستخدمى القوائم المالية عند اتخاذ القرارات ، حيث يملك مراقب الحسابات الخارجي سلطة إعداد تقريره عن أعمال المراجعة وسلطة إبداء الرأي عن مدى سلامة القوائم المالية، هذا المدخل يعد أهم أساليب الحد من التلاعب في العرض المحاسبي للقوائم المالية حيث توجد علاقة عكسية بين المحاسبة الإبداعية وسلطة مراقب الحسابات الخارجي.

هـ. أصبحت لجنة حوكمة الشركات احدى أدوات الإدارة الرشيدة ، وبالتالي يمكنها ان تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية اذا خرجت عن الحدود المقبولة ، وذلك عن طريق التحكم وضبط حدود ممارسة المحاسبة الإبداعية ، فالحوكمة تعمل كمراقب فعال على أداء المديرين التنفيذيين خصوصاً إذا ضمت لجنة الحوكمة عدد مناسب

من المديرين الخارجيين المستقلين بالإضافة الى المحاسبين المهنيين المستقلين، حيث يكون لهم دور إيجابي في الحد من الممارسات المغرضة لاستغلال المديرين التنفيذيين لأساليب المحاسبة الإبداعية في التلاعب المحاسبي في شتى صورة.

البعد اللا أخلاقي للمحاسبة الإبداعية:

تعد أخلاقيات الشرعية والمصادقية والأمانة والشفافية والنزاهة، من أهم خصائص مهنة المحاسبة والمراجعة والتي تؤكد سلامة مكانتها المهنية بالرغم من عدم وجود إجماع دولي للمعايير الأخلاقية لمهنة المحاسبة يمكن الا انه يمكن استخدام النظريات العامة للسلوك الأخلاقي، بالإضافة الي استخدام السلوك الأخلاقي في مهنة المراجعة والتي تعد اكثر تقدماً في هذا المجال عن مهنة المحاسبة، فقد يساء فهم وتطبيق مثل هذه الاخلاقيات في العمل المحاسبي ، خصوصاً في مجال إدارة الأرباح من خلال المحاسبة الإبداعية ، وهنا نتساءل عن البعد الأخلاقي واللاأخلاقي في المحاسبة الإبداعية، فقد تستند الإدارة لتبريرها الخروج عن اخلاقيات المهنة بان الخروج (التلاعب) انما للصالح العام ، إلا أنه من الضروري ان تتمسك هذه المهنة بأخلاقيتها التي تكونت لها عبر الزمان لكي يستمر لها مكانتها وامتيازاتها بين المهن كالطب والهندسة والمحاماة.

وحتى يمكن الاحتفاظ بأخلاقيات مهنة المحاسبة خصوصاً في مجال التلاعب بالأرباح والتي يطلق عليها تجاوزاً إدارة الأرباح ، لابد من تحديد واضح عند التعامل بالبدائل المتاحة في المعايير المحاسبية ، بل وفي رأي أن تتحصر السياسات المحاسبية علي سياسة واحدة للموضوع المحاسبي الواحد، وهو ما بدأت به بالفعل لجنة المعايير الدولية في تخفيض عدد البدائل المحاسبية المتاحة، وخير مثال لهذا الاتجاه بالرغم من صدوره منذ أكثر من ٥٠ سنة النظام المحاسبي الموحد في مصر، والذي وحد السياسات المحاسبية وبالتالي لا يتطلب الامر الإفصاح عن السياسات المالية المتبعة ولا يعطى فرصة للتلاعب في تطبيق سياسات محاسبية متعددة للموضوع المحاسبي الواحد.

وتتزايد أهمية موضوع المحاسبة الإبداعية نظرا لاتساع نطاق الأطراف المستفيدة من العمل المحاسبي (مهنة المحاسبة في خدمة الصالح العام) ومن الأمثلة على هذه الأهمية ما حدث من فضائح مالية دولية علي نطاق واسع في العشر الأوائل من القرن الواحد والعشرين، فقد المساهمون والمستثمرون وأصحاب الودائع والدائنون معظم أموالهم واستثماراتهم نتيجة افلاس شركة إنرون للطاقة وعدة شركات عملاقة اخري لعدم مصداقية ونزاهة القوائم المالية المقدمة لهذه الأطراف والتلاعب بالأرباح تحت ما يسمى بالمحاسبة الإبداعية، كما اشترك في هذه الجريمة للأخلاقية أيضا الي جانب الإدارة مع الأسف الشديد مكاتب المراجعة العالمية في ذلك الوقت مما اضطرت الجهات التشريعية في الولايات المتحدة الامريكية الي اصدار العديد من التشريعات لإعادة الثقة في القوائم المالية المنشورة ، والمطالبة بأهمية الاهتمام بأعمال المراجعة الداخلية الي جانب المراجعة الخارجية.

من هنا فان التساؤل الآن عن مدى اتفاق المحاسبة الإبداعية مع اخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة والذي أصبح على المحك، لتحديد خط احمر فاصل بين إدارة الأرباح اللأ أخلاقية والأخلاقية، وهو امر مازال صعباً في ظل الظروف التي تتعرض لها بعض الشركات ، لإجبارها علي تقديم قوائم مالية متفقة مع معايير جهات الإقراض ، الامر الذي يجبر بعض هذه الشركات ليس فقط التلاعب بالأرباح بل يمتد ذلك الي معظم بنود القوائم المالية.

وفي رأي:

ان تطبيقات المحاسبة الإبداعية حتى لو كانت قريبة من الشرعية الأخلاقية إلا أنها تتدرج تحت ما يمكن أن أطلق عملية التشويه المحاسبي، كما ان الذى يشجعون توسيع مجالات الحكم الشخصي للمديرين التنفيذيين القائمين علي إدارة الشركة في أهمية حكمهم الشخصي عند توصيل المعلومات الواردة في القوائم المالية، طالما انهم على علم ودراية كافيته بنشاط الشركة وظروفها الاقتصادية، فلذلك من حقهم ان يكون لهم دور في اختيار سياسات محاسبية قد تختلف عن السياسات المحاسبية الواردة في المعايير المحاسبية، طالما انها من وجهة نظرهم تحقق سلامة المعلومات الواردة في القوائم المالية بما فيها إدارة الأرباح، من هنا فإن فتح هذا الباب علي مصراعيه هو ما يولد المحاسبة الإبداعية كأداة للتلاعب في القوائم المالية، وهو ما يؤيد وجهة نظري أن المحاسبة الإبداعية باطل يراد به حق.

الخاتمة

إن تطبيق سياسات محاسبية معينة (تقديرات، أسس، قواعد، مبادئ، مفاهيم)، والتي يتطلب الأمر ضرورة الإفصاح عنها وعن أن القوائم المالية قد اعدت وفقاً للمعايير المحاسبية، فإن الخروج عن سياسات هذه المعايير بشكل متعمد من أجل التلاعب بالأرباح يعد نوعاً من الضلالة التي لا تتفق مع أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة، ان ثقة مستخدمي القوائم المالية في سلامته - مهنة المحاسبة والمراجعة يجب ان يكون لها الأولوية عن المحاسبة الإبداعية. خصوصاً في مجال إدارة الأرباح، فالخروج عن هذا المبدأ يعد سلوك مهني لا أخلاقي كما يتعارض مع الاستقلال المهني لمهنة المراجعة إذا بررت أساليب المحاسبة الإبداعية ووافقت عليها وأغفل تقرير مراقب الحسابات ممارسات التلاعب بالأرباح، ولذلك فإن ممارسات المحاسبة الإبداعية في المجال المهني في رأى هي ممارسات لا أخلاقية وسلبية بشكل كبير. مهما كانت الحجج والمبررات الداعية لقبولها، وحتى إذا شجع القليل من الممارسين للعمل المحاسبي مثل هذا الاتجاه، تظل المحاسبة الإبداعية باطلة في كافة اساليبها وادواتها واشكالها وفي جوهرها وحقيقتها.

